(الجريمة الاقتصادية الثانية)

الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (٢ - ٤)

د. توفيق المراياتي

الناتج المحلي الاجمالي وحصة الفرد من الناتج

بلغ الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٠ (باسعار عام ١٩٨٠) ما يعادل (٨,٧) مليارات دولار. استمر الناتج بالزيادة لعقدين متتاليين وبلغت قيمته (٥٤) مليار دولار عام ,١٩٧٩ ابتداءاً من عام١٩٨٠ أخذ الناتج المحلي الاجمالي مساراً معاكساً حيث تراجع الى (١٠) مليارات دولار عام ١٩٩٣، الذي يعتبر ارتداد عن مستواه في عام ,١٩٦١ بكلمات أخرى فقد تلاشت ثلاثة عقود أو اكثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي. رغم ذلك لا يمكن أعتبار هذه الحقيقة نهاية حالة الاقتصاد العراقي. ففي حين أنفق الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٦١ على عدد سكان قوامه (٧) ملايين نسمة، توجب ذات المستوى من الناتج المحلي الاجمالي اسناد معيشة (٢١) مليون نسمة عام ,١٩٩٣ فمقارنة الناتج المحلي بعدد السكان تبين إن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٤٠٨٣) دولارا عام ١٩٨٠، انخفضت الى (١٧٥٦) دولارا عام ١٩٨٨، ثم الى (٦٢٧) دولارا عام ١٩٩١ التي تتماثل مع حصة الفرد بالناتج لعقد الاربعينيات، ثم الى (٤٨٥) دولارا عام ,١٩٩٣ إن هذا الهبوط في حصة الفرد بالناتج المحلي الاجمالي يعني احباط او زوال حقيقي بحوالي (٥٠) سنة من النمو والتحسن بالمستوى المعاشي لمعظم المواطنين في البلاد. إن ذلك التحليل النهائي هو الثمن الذي وجب على المواطن العراقي دفعه نتيجة سوء الادارة الاقتصادية والحروب للسنوات الـ(١٥) الاخيرة التي قادها النظام السابق. (هيئة الامم المتحدة تقرير البنك الدولي للاحصاءات المالية الدولية لسنة ١٩٩٥).

الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته بحجم الاستثمارات

إن هناك علاقة وثيقة بين عملية التنمية الاقتصادية وبين معدلات الاستثمار. كما إن فاعلية الاستثمار تؤثر بشكل واضح على معدلات النمو الاقتصادي ومعدل التطور الذي يطرأ في الناتج القومي. وبالتالي فأن العلاقة بين الزيادة التي تحصل في الناتج او الدخل وبين حجم الاستثمار اللازم لذلك، تعتبر من المؤشرات المهمة التي توضح مدى الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات.

إن فرض العقوبات الاقتصادية على العراق قد أدى الى أحداث تغيرات هيكلية في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. فقد توقفت صادرات النفط منذ فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في (٢ آب ١٩٩٠) وحتى نهاية عام ١٩٩٦، حيث بدأ تصدير كميات معينة وفق مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء). وهذا يعني حصول تحولات في مدى الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي (انظر المصدر السابق).

وتصبح نسب مساهمات القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت للسنوات ١٩٨٨ -١٩٩٧. على أساس ان نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج بلغت (١٨,٧٪) بعدها اخذت تتدهور حتى وصلت عام ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى معدلات نسب (سالبة) بلغت (٠,٥ -٪) و (٠,٩-٪) ثم سجلت ارتفاعاً وصل الى (٠,١٨٪) عام ١٩٩٧، اما نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج فقد بلغت (١٣,٦٪) عام ١٩٨٨، انخفضت الى (٢,٨٪) عام ١٩٩٧ من حيث كونه أكثر حساسية وأقوى ارتباطاً بالمورد النفطي، غير إن قطاع الزراعة ارتفعت مساهمته بالناتج من (١٤,٦٪) عام ١٩٨٨ الى (٣٥,٤٪) عام ١٩٩٧، نظراً لما لهذا القطاع من قدرة على التكيف مع العوامل المحلية.

أما عن نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه في تكوين رأس المال الثابت فكانت كالتالي :- نسبة مساهمة قطاع التعدين بلغت عام ١٩٨٨ (٨,٦٪) انخفضت الى (٠,٧٪) عام ١٩٩٧، نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية كانت عام ١٩٨٨ (٣,٤٪) ارتفعت الى (١٢,٦٪) عام ١٩٩٧، وذلك بسبب أرتفاع معدلات تصدير النفط وكذلك قطاع الزراعة فقد ارتفعت مساهمته من (٩,٩٪) عام ١٩٨٨ الى (١٧,٣٪) عام ,١٩٩٧ (المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء).

أن نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت، وتطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة، تصلح وبشكل اجمالي لتكوين صورة عامة عن الناتج بعد فرض العقوبات الاقتصادية، مع التذكير بأن أرقام الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية تحتوي على معدلات التضخم التي عانى منها الاقتصاد العراقي خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠١) فالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية سجل نسبا عالية خلال السنوات (١٩٩٢–1993)حيث بلغت نسبة النمو (٤٠٠٪) في عام ١٩٩٤ نتيجة لتعرض الاقتصاد العراقي لضغوط تضخمية عالية، بعدها انخفضت نسبة النمو حتى وصلت الى (٢٥٪) في عام ٢٠٠١ لانخفاض معدلات التضخم.

أما عن تطور نسب نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، فأنها تعكس الواقع الحقيقي خلال فترة البحث (١٩٩١- ٢٠٠١) لأن أرقام هذا الناتج لا تشمل نسب التضخم. سجل الناتج نسب نمو (سالبة) خلال السنوات ١٩٩٤ (٤,٦-٪) وعام ١٩٩٥ (١٨,٣-٪) نظراً لظهور تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق، بعدها أخذت نسب النمو بالارتفاع ولكن بشكل بسيط حتى وصلت الى (١٠,١٪) في عام ,٢٠٠١ (أنظر المصدر السابق).

الدين العام الداخلي والخارجي

إن غياب مؤسسات التمويل الخاصة أو الافتقار للاسواق المالية المفتوحة نتيجة سيطرة الدولة وبشكل عام على المصارف أو مؤسسات التمويل، أدى إلى قصورها عن تنمية الموارد المالية الخاصة واستخدامها أو الاستفادة منها.

فعند أخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار ولأجل تمويل مجهود الحكومة الحربي على الرغم من تراجع إيراداتها وجدت نفسها مضطرة للاقتراض بشكل متصاعد من النظام المصرفي. هذه الممارسة التي نجم عنها زيادة في عرض النقد ولدت ضغوطا تضخمية كثيفة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم عجزا في الميزانية العامة، الامر الذي أجبر بدوره الحكومة على الدخول في جولة جديدة من الاقتراض، وبالتالي فقد تم وضع أو تثبيت مرحلة اللولب التضخمي. ونظراً لأن النظام المصرفي حكر على الحكومة فقد أصبح هذا الاقتراض يماثل طبع النقود.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية يتضح إن عرض النقد تزايد بشكل كبير منذ عام ١٩٩١ وبنسب نمو عالية بلغت (٧٨٪، ٩٧٪، ١٧٦٪، ١٩٥٪) للفترة من ١٩٩٢ ولغاية ١٩٩٥ على التوالي. ويمكن ارجاع هذا التصاعد الكبير في الائتمان المقدم من قبل ذلك ان الجهاز المصرفي (البنك المركزي والتجاري) استخدمت أمواله المتاحة بهدف تمويل العجز المالي الحكومي الواسع والمتواصل تبعاً لتزايد متطلبات الإنفاق العام (العسكري والمدني). فالفترة من ١٩٩١ ولغاية نهاية ١٩٩٥ تمثل فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق وانقطاع تصدير النفط وبالتالي انقطاع المورد النفطي عنه. (المصدر : المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والإبحاث، عدد خاص، ٢٠٠٣، ص٩).

أن مكونات الدين العام الداخلي هي : رصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي السحب على المكشوف over-drafts، السندات الحكومية وحوالات الخزينة المركزية. لقد بلغ مجموع الدين العام الداخلي (٤٦,٥) مليار دينار عام ١٩٩١ ثم قفز الى (٣,٥) تريليون دينار عام ,٢٠٠١ اما المكون الاول (السحب على المكشوف) فقد بلغ عام ١٩٩١ (٢,٧) مليار دينار بعد أن اخذ السحب على المكشوف من قبل الحكومة السابقة يزداد حتى بلغ (٣١٠,٤) مليارات دينار عام ٢٠٠١ أما المكون الثاني وهو (السندات الحكومية) فهذه تعني قيام الحكومة السابقة إصدار سندات أطلق عليها (سندات قادسية صدام) مدتها (١٠) سنوات ذلك لمواجهة الإنفاق المتزايد في الميزانية العامة وخاصة العسكرية، وقصور الايرادات العامة لمواجهة هذه الزيادة، مما أدى إلى ظهور العجز في الميزانية العامة. غير إن هذه السندات تم إطفاؤها بشكل نهائي عام ٢٠٠١، وكانت موزعة على البنك المركزي والبنوك التجارية والاقتناءات الخاصة. أما المكون الثالث والأخير وهو حوالات الخزينة العراقية وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الجهات الخاصة، ولغرض دعم الميزانية العامة، فقد بلغت (٣,٢) تريليون دينار عام ٢٠٠١ بعد إن كانت (٤٣,٥) مليار دينار عام ١٩٩١ .

(المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية، عدد خاص، ٢٠٠٣، ص١٧). ويمكن القول وبشكل عام أن الوضع المالي للحكومة العراقية السابقة كان متدهوراً جداً لما ترتب بذمتها من ديون داخلية اضافة الى الديون الخارجية.

أما عن حجم الديون الخارجية المترتبة على العراق في عهد النظام السابق، فلا توجد أية أحصائية محلية كانت أم دولية عن حجم هذه الديون. فقد قدر أحد الخبراء في البنك المركزي العراقي حجم هذه الديون بـ (١٢٠) مليار دولار ، هذا وتجدر الإشارة بهذا الصدد الى أن العراق ومنذ أوائل الخمسينيات تمتع بميزة تحرره من الديون الخارجية، لكن المرحلة الاولى من الحرب العراقية الايرانية استنزفت احتياطاته من العملات الاجنبية البالغة (٣٥) مليار دولار، كما عرضته لديون أجنبية ضخمة غير معروف حجمها حتى اليوم.

كما يواجه العراق مدفوعات تعويضات إيران لتسديد الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها من جراء حرب ١٩٨٠ - ١٩٨٨) فعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على مبالغ محددة، إلا إن الأضرار قدرت في تقرير مجلس الامن الدولي عام ١٩٩١ بما يعادل (٩٧) مليار دولار، وهذه القضية غير مقرة ولم تحسم حتى الآن، لأن مسألة التعويضات مشكوك فيها أصلاً، ولا يتحمل الجانب العراقي في المرحلة الحالية مسؤوليتها كما إن القرار الصادر عن مجلس الامن رقم (٦٨٧) عام ١٩٩١ تضمن انشاء صندوق التعويضات تحول اليه (٣٠٪) من الايرادات النفطية لدفع تعويضات الادعاءات حول الأضرار التي ألحقها العراق نتيجة غزوه الكويت والتي قدرت بـ(١٠٠) مليار دولار. إن موافقة العراق على قرار التعويضات يعني إن العراق قد قبل في الواقع رهن إيراداته النفطية لفترة زمنية طويلة قادمة. في الحقيقة إن هذه الأرقام أهملت أبعاد تبديد الموارد النادرة بالبلاد إذا اضيف اليها الخسائر الاخرى كاستنزاف الاحتياطات الاجنبية، خسائر ايرادات النفط نضوب المخزون السلعي، التجهيزات العسكرية، فقدان الناتج، خسارة النمو، القوة البشرية، هجرة المتعلمين والمهنيين.

وتعتبر مسألة تعويضات الحرب العامل الخارجي الثالث . الذي له تأثير خطير أو حاسم على افاق انتعاش الاقتصاد العراقي. فمفتاح المشكلة يقع بيد كل من الكويت وايران. ففي حال الكويت قدرت الاضرار الاقتصادية في البنية التحتية وغيرها من الموجودات الثابتة من قبل لجنة خبراء تقدير اضرار الحرب التابعة لمجلس الامن الدولي . بما يعادل (٢٤٠) مليار دولار.

العراق يستعيد صوته في الامم المتحدة

الامم المتحدة-رويترز:

قال مسؤولون في الامم المتحدة ان العراق استعاد صوته في الامم المتحدة بعد ان خلصت الجمعية العامة الى ان هذا البلد لا يمكنه دفع الرسوم المستحقة عليه لظروف خارجة عن نطاق سيطرته.

ومع ان العراق استعاد سيادته في حزيران بعد ١٥ شهرا من الغزو الامريكي فان بغداد حرمت من التصويت في الجمعية العامة المؤلفة من ١٩١ دولة حتى تدفع رسوما متأخرة مستحقة عليها لا تقل عن ١٤٫٦ مليون دولار.

وقال المسؤولون ان الجمعية تغاضت الان عن القواعد من اجل العراق وعشر دول اخرى هي جمهورية افريقيا الوسطى وجزر القمر وجورجيا وغينيا بيساو والصومال وليبيريا والنيجر ومولدوفا وساوتومي وبرنسيب وطاجكيستان.

القضاء الروسي يرفض تخفيض مستحقات (يوكوس) الضريبية

رفض القضاء الروسي طلب المجموعة النفطية الروسية العملاقة يوكوس بتخفيض مستحقاتها الضريبية عن سنة ٢٠٠١ بقيمة ١،٤ مليار دولار.

وابقت محكمة التحكيم في موسكو التي تقدمت يوكوس بالمراجعة امامها، على الحكم الصادر في حق المجموعة والقاضي بان تدفع يوكوس لمصلحة الكمارك غرامة بقيمة ١،٤ مليار دولار (اكثر من ٣٩ مليار روبل) عن سنة ٢٠٠١ التي يصل المبلغ الكامل المستحق عنها الى ٢،٦ مليار دولار.

واعلن محامو يوكوس نيتهم استئناف القرار في خلال ٣٠ يوما.

ورفض الجهاز الاعلامي التابع ليوكوس من جهته التعليق على الموضوع.

وتتهم مصلحة الضرائب المجموعة النفطية المتورطة في مشكلة قضائية يعتبرها الكثيرون سياسية، بالتهرب من دفع الضرائب، وتطالبها بدفع اكثر من ٧،٥ مليارات دولار عن السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

واشارت المصلحة في بداية تشرين الاول الى ان المجموعة سددت حتى الآن ٧٥٪ من الديون المترتبة عليها والبالغة ٩٩ مليار روبل (٣،٤ مليارات دولار) المستحقة عن العام ٢٠٠٠.

واعلن في حينه عن التحضير لبيع شركة يوغانسكنيتيغاز، ابرز فرع للمجموعة، من اجل تغطية الديون.

اليابان: تحرك حذر إلى الأمام

يستمر خط سير الوضع الاقتصادي الياباني إيجابيا إجمالا، بالرغم من تباطؤ الوتيرة. وقد حقق مؤشر نيكي أيضا مكاسب قوية أخيرا، كاسرا بعض حواجز المقاومة التقنية، أدى بدوره إلى دعم الين مقابل الدولار الأميركي وكذلك مقابل اليورو، على الرغم من الحاجة إلى بيع الين بسبب ارتفاع أسعار النفط. واليابان هي الأكثر عرضة بين الدول المتقدمة لمخاطر ارتفاع أسعار النفط. وارتفع سعر النفط إلى ما يقارب ٥٣ دولارا في الأسبوع الماضي، وهو أمر مقلق للكثير من الشركات في اليابان. وبالتالي، لا عجب في أن العمال - في شهر أيلول - كانوا أقل تفاؤلا بخصوص ظروف قطاع الأعمال منذ ١٣ شهرا، حيث ان الارتفاع الحاد في أسعار المواد الخام قد أثار المخاوف. وفي الوقت نفسه تواصل تدفق الأنباء الإيجابية. ومع ذلك، فإن انتعاش استثمار قطاع الأعمال يصب في مصلحة اليابان، حيث ان الإنفاق القوي للشركات قد ساعد على استمرارية انتعاش اليابان المستمر منذ سنتين ونصف. وتعتبر طلبات الآلات عموما دليلا رئيسيا على الاستثمار الرأسمالي للشركات

فنزويلا ترفع رسوم استخراج النفط

اعلنت فنزويلا انها ستزيد الرسوم التي تدفعها شركات النفط الاجنبية من واحد بالمئة الى ١٦,٦ بالمئة.

وقال الرئيس هوغو شافيز ان هذا الاجراء يمثل مرحلة ثانية وحقيقية لتأميم قطاع النفط في البلاد.

واعلن شافيز زيادة الرسوم في خطابه التلفزيوني الاسبوعي وكان يظهر في الخلفية صورة لميناء(بويرتو دى لا كروز) النفطي.

وسيؤثر هذا الاجراء المفاجيء على الشركات الأجنبية التي تقدم عروضا مشتركة للعمل في منطقة حزام اورينوكو الغنية بالنفط.

وقال شافيز في خطابه "لن نتخلى بعد الان عن نفطنا لأسباب لم تعد موجودة، إذا كانت قد وجدت في الأصل."

وقال وزير الطاقة الفنزويلي رفائيل راميريز (لبي بي سي) انه لم يتم تحذير شركات النفط المعنية ومن بينها اكسون موبيل وتوتال فينا الف وكونوكو فيليبس. لكنه أكد أن الزيادة قانونية تماما.

وكانت الحكومة الفنزويلية قررت في منتصف التسعينيات ان تكون نسبة الرسوم واحد بالمئة كاجراء خاص لجذب الاستثمارات الاجنبية.

لكن الوزير يؤكد ان اسعار النفط العالمية ارتفعت الان وبلغت الزيادة في انتاج حقول النفط ثلاثة امثال المتوقع ولذلك فان الحكومة الفنزويلية لها الحق في اعادة نسبة الرسوم الى مستويات سابقة.

وقال إنه لا يتوقع أن تتأثر التعاملات المستقبلية مع الشركات الكبرى بهذه الزيادة.

ألمانيا في المحكمة بسبب قانون يحمي (فولكس فاكن)

أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستقاضي ألمانيا بسبب احتفاظها بقانون يحمي شركة فولكس فاجن العملاقة لصناعة السيارات من الإفلاس.

وكانت الحكومة الألمانية قد تجاهلت مرارا مطالبات المفوضية بإلغاء هذا القانون، الذي يحمي الموظفين من خطر فقدان الوظائف في كبرى شركات صناعة السيارات في القارة الأوروبية.

ويعطي هذا القانون الذي تطالب المفوضية الأوروبية بإلغائه لولاية سكسونيا السفلى حق السيطرة على قدر من أسهم الشركة يحميها من تقدم أحد لشرائها.

كما أن هذا القانون يمنع على أي مستثمر أن يمتلك أكثر من عشرين في المئة من حق التصويت على قرارات الشركة.

ومن المتوقع أن تستغرق محكمة العدل الأوروبية ما يقرب من سنتين للبت في هذه القضية.

وتدعي المفوضية أنه بمنع المستثمرين الأجانب من شراء فولكس فاجن، يكون هذا القانون عائقا أمام التكامل الصناعي بين دول الإتحاد الأوروبي، ويعد خرقا لقوانين الإتحاد.

وقال فريتز بولكستاين، مفوض الأسواق الداخلية بالإتحاد الأوروبي: "في السوق الأوروبية الواحدة، يحق لكافة الأفراد والأشخاص أن يستثمروا أينما شاءوا، دون أي عوائق مصطنعة".

لكن جيرهارد شرويدر، المستشار الألماني، رد على هذه الانتقادات بقوة، وقد كان عضوا بمجلس إدارة فولكس فاجن لثماني سنوات بحكم رئاسته لولاية سكسونيا السفلى.

وقالت سلطات الولاية إنها واثقة من عدالة محكمة العدل الأوروبية، ومن أنها ستحكم لصالح القانون، وليس ضده.

وقال متحدث باسم الولاية: "نحن متأكدون من أن قانون فولكس فاجن يتماشى مع قانون الإتحاد الأوروبي"، وتمتلك ولاية سكسونيا السفلى ١٨,٢٪ من حقوق التصويت في فولكس فاجن، وهي نسبة وضعت لحماية الشركة العملاقة من إقدام المشترين على شرائها.

وقد رفضت شركة فولكس فاجن التعليق على هذا الموضوع.

"هدف غير عادل"

وقد عارضت النقابات العمالية في شركة فولكس فاجن إلغاء القانون، متذرعة بأن فتح الباب أمام المستثمرين لشراء الشركة يعرض الموظفين فيها لخطر الفصل.

وقال كلاوس فولكرت، رئيس مجلس أعمال فولكس فاجن، إن قرار المفوضية الأوروبية كان مدفوعا بدوافع أيديولوجية، وأنه قرار لا يخلو من النفاق.

وقال: "لدى العديد من أعضاء الإتحاد الأوروبي آليات عديدة لحماية شركاتهم".

وأضاف أنه من غير المقبول بالمرة أن تسري على نفس الحالة معايير مزدوجة.

وكان هذا القانون قد صدر عام ١٩٦٠، عندما خرجت الشركة من إطار الملكية الفردية، وتم تقرير توزيع ملكيات الأسهم والأنصبة فيها بين النقابات والحكومة المحلية، وهو ما اعتبر وسيلة لحماية الشركة.

وقد ارتفعت أسهم شركة فولكس فاجن في بورصة فرانكفورت بنسبة ١,٦٪ بمجرد انتشار أنباء قرار المفوضية الأوروبية.